

## أهداف الأداء :

- سيكون المشاركون قادرين على شرح برامج جمع بيانات التوقيف المروري، وبيانات التوقيف المروري، وبيانات القياس، والمسوحات القياسية.
  - سيكون المشاركون قادرين على سرد أربعة عناصر حاسمة على الأقل لبرنامج جمع البيانات الشاملة.
  - سيكون المشاركون قادرين على تحديد المزايا والعيوب المرتبطة باستخدام بيانات القياس الخارجية المتنوعة.
  - سيكون المشاركون قادرين على سرد المكونات الرئيسية التي يستفاد منها عند إجراء تحليل رجال الشرطة المعينين بشكل مماثل باستخدام المقاييس الداخلية.
- في قضية الكومونيلث ضد لورا، انتهت المحكمة العليا في ماساتشوستس إلى ما يلي: (1) "أن دليل وقوع تنميط عنصري مناسب في تحديد ما إذا كان التوقيف المروري هو نتيجة إلى إنفاذ قانون انتقائي انتهك ضمان الحماية المتساوية لإعلان الحقوق في ولاية ماساتشوستس" و(2) "أن الدليل الإحصائي الذي يظهر وجود تعامل متفاوت مع الأشخاص بناءً على عرقهم قد يُقدم لتلبية مسؤولية المدعى عليه في تقديم دليل كافي على التفرقة غير المسموح بها ليلقي بالمسؤولية إلى الكومونيلث لتقديم تفسير عنصري محايد لهذا التوقيف." أيضاً، أشارت المحكمة إلى الطريقة التي ينبغي جمع البيانات بها وتحليلها. وانطلاقاً من هذا الحكم كخلفية للموضوع نتحول إلى مناقشة جمع البيانات وتحليلها.

## كيف ينبغي جمع البيانات

لقد أشارت المحكمة العليا إلى قضية "نيو جيرسي ضد سوتو" على أنها نموذج لجمع البيانات في قضية تدعي التمييز العنصري. في تلك القضية، تم جمع كل البيانات عن التوقيفات المرورية من جانب قسم الشرطة، وليس فقط البيانات التي انتهت إلى عمل استدعاء إلى المحكمة. إن جمع كل التوقيفات هو نموذج أفضل في تتبعه عن نموذج استدعاءات المحكمة، لأنها تعطي صورة كاملة عن النشاط الشرطي، ولا يترك أي غموض بخصوص سلالة/عرق قاندي السيارات الذين تم توقيفهم ولكن لم يتم عمل استدعاءات لهم إلى المحكمة. بالنسبة للتوقيفات المرورية، البيانات التي ينبغي جمعها هي: (1) التاريخ، والوقت والموقع المحدد للتوقيف، (2) المخالفة التي دفعت رجل الشرطة إلى عمل التوقيف، (3) سلالة/عرق السائق وجنسه وعمره، (4) نشاط ما بعد التوقيف الذي ينبغي أن يتضمن أي طلب للخروج من المركبة، أو التفتيشات أو السلطة الشرعية وسبب التفتيش، وكذلك نتيجة البحث و (5) ما إذا كان التوقيف قد أدى إلى استدعاء للمحكمة.

أ. مزايا جمع بيانات التوقيف في مقابل جمع بيانات الاستدعاءات:

1. تضمن البيانات المستفاد من كل التوقيفات أن كل النشاط الشرطي الذي يترتب عليه التوقيف متاحاً للتحليل. عند جمع بيانات كل التوقيفات، سواء ثبت على القسم أنه يستهدف واحدة أو أكثر من الأقليات أم لا، فسيعلم كل من الشرطة والمواطنون أن كل توقيف قد تم إدراجه.
  2. إن جمع بيانات استدعاءات المحكمة وحدها أكثر إقناعاً للشرطة، خاصة في الأقسام التي لا تتطلب تحرير مخالفات إنذارية لراكبي السيارات يأخذ رجل الشرطة قراراً بعدم تحرير استدعاء إلى المحكمة. على الرغم من ذلك، خلصت الأبحاث السابقة إلى أن ما يصل إلى ثلثي التوقيفات لا يتم فيها تحرير استدعاءات للمحكمة.
- أ. عيوب جمع بيانات التوقيف في مقابل جمع بيانات الاستدعاءات:

1. إن جمع كل بيانات التوقيفات يأخذ وقت أكثر ويتضمن عمل أكثر ومن المحتمل أن يكون أكثر خطراً على رجال الشرطة. عند تأسيس سياسة لجمع البيانات أصبح هناك تناقص في عدد التوقيفات التي يقوم بها رجال الشرطة.
2. عند جمع بيانات الاستدعاءات فقط، إذا كان التاريخ يظهر وجود نشاط عنصري محايد، فإن تحليل البيانات سيكون مفتوحاً للاتهام بأن التوقيفات غير المسجلة كانت في أكثرها لمواطنين من الأقليات.

## 2. ينبغي جمع البيانات بأعلى درجات الحرص والدقة

يمكن تسجيل البيانات في صيغة ورقية في شكل استدعاء أو صيغة إلكترونية عن طريق منفذ البيانات أو أداة يدوية. يتضمن كل توقيف تقريباً رخصة السائق، ويتم الحصول على عمر السائق وجنسه من رخصة قيادة السائق. السلالة/العرق هو متغير ينبغي أن يكون في تصور رجل الشرطة؛ لأنه أحياناً قد يؤدي سؤال السائق الذي تم إيقافه عن عرقه أو سلالته إلى تهبيجه. وبالمثل، في موقف تكون فيه رخصة القيادة غير متاحة، ينبغي استخدام تصور رجل الشرطة لسن السائق وجنسه.

## 3. ينبغي أن تتضمن بيانات البحث فقط التفتيشات التي يرتفع فيها مستوى التحفظ

أي تفتيش يتم تفويضه من جانب القسم، مثل التفتيشات المرتبطة باعتقال وتفتيش، ينبغي أن لا يكون متضمناً في التحليل. تكون التفتيشات المبنية على موافقة هي الأكثر تحفظاً، يتبعها بعد ذلك قضايا مثل قضية تيري.

## 4. تحليل البيانات للمقاييس الخارجية

أ. بمجرد جمع بيانات التوقيفات (الاستدعاءات) المرورية، يجب النظر إليها في ضوء سلالة/عرق السائقين في المرور (أو أولئك السائقين الذين يخرقون القانون)، وجنسهم، وعمرهم. لقد تم الاستفادة من عدة مقاييس.

1. لقد تم الاستفادة من البيانات الإحصائية المنضبطة (أو قليلة الضبط) في معظم الأوقات وهي مقياس رديء جداً في مقابل ما يقاس به من توقيفات. إن الإحصائية أحياناً تقلل من شأن السلالة والعرق والسن والجنس الواردة في البيانات المرورية وأحياناً تبالغ في تقديرها. والاختلاف يكون أحياناً طفيفاً وأحياناً أخرى يكون ضخماً. لذلك لا ينبغي استخدام البيانات الإحصائية كمقياس.
2. لقد تم الاستفادة من إحصائية السكان الذين يقودون سيارات كمقياس للمناطق المدنية والمناطق التابعة لها وتم جمع البيانات الرصدية للاستدعاءات التي أصدرتها شرطة ولاية ماساتشوستس على الطرق السريعة في دراسة ولاية ماساتشوستس لعام 2004. لقد تم وضع إحصائية السكان من قائدي السيارات عن طريق البيانات الإحصائية التي تم ضبطها عن طريق الاستفادة من افتراضات معينة (نعني بذلك اندفاع السائقين نحو نطاق قضائي أو انسحابهم من نطاق قضائي). لقد اعتقدت كثير من البلديات أن إحصائية السكان من سائقي السيارات غير دقيقة لمنطقتهم المحلية. إنه غير واضح في الوقت الحاضر ما هو الموقف الذي ستتخذه المحكمة القضائية العليا في استخدام هذه الإحصائية كمقياس.
3. إن المقاييس الرصدية للسكان من قائدي السيارات قد تم وضعها بشكل علمي بطريقة أخذ العينات المرورية على الطرق ورصد السكان من قادة السيارات. هذا يعني أن المرور يتم رصده في مناطق معينة أو على طرق معينة في أوقات مختارة بشكل عشوائي. يتم مقارنة التكوين المروري العرقي/العنصري (أو أولئك الذين يخرقون قانون المرور) على تلك الطرق أو في هذه المناطق المحددة. لقد تم الاستفادة من هذا النوع من الرصد في قضايا المحكمة في ولايات نيوجيرسي، وميريلاند، وأريزونا وتم إقراره من جانب المحكمة العليا في ولاية ماساتشوستس كطريقة معقولة للقياس.

ب. بصرف النظر عن المقياس المستخدم، من المهم مقارنة التوقيفات (الاستدعاءات) بالتركيب العرقي والعنصري والجنسي والعمرى لحركة المرور التي يراقبها رجل الشرطة وهو يقوم باتخاذ قرار في عمل توقيف من عدمه. وانطلاقاً من هذه البداية، يمكن إجراء التحليل.

1. يتم مقارنة التوقيفات التي يقوم بها رجل الشرطة بالمرور في المنطقة التي تم عمل التوقيف فيها. فرجال الشرطة الذين يعملون في منطقة بها تركيز مرتفع من الأقليات لا يتم مقارنتهم بمنطقة مرورية ليس بها هذا التركيز المرتفع. وبشكل مماثل، فإن توقيفات رجال الشرطة الذين يختارون قائدي سيارات لإيقافهم من بين تيار مروري به نسبة عالية من غير الأقليات يتم مقارنة هذه التوقيفات بذلك التيار المروري.
2. ينبغي عمل التحليلات في نطاق محددة لمقارنة المقاييس ببيانات التوقيف (الاستدعاء) لتلك المناطق. ينبغي توظيف التحليلات المحددة المستخدمة بحرص لضمان استخدامها بشكل صحيح.

## 5. تحليل بيانات التفتيشات ليس بهذه البساطة التي تبدو عليها

في حين أن البعض حاولوا أن يبرهنوا على أن مقارنة بسيطة لسلالة من يتم إيقافهم أو عرقهم يمكن أن تقوم بدور مقياس للتفتيشات، فإن ذلك التفسير ساذج جداً. أولاً، هناك اعتبارات لنوعية الأبحاث التي ينبغي تحليلها. في كثير من أقسام الشرطة يكون هناك تفتيشات إجبارية. وبشكل عام، تكون هذه التفتيشات مرتبطة باعتقالات وتفتيشات الجرد. ولأن هذه التفتيشات ليست متروكة لتقدير رجل الشرطة، فإنه ينبغي إما تحليلها أو عدم تحليلها في فئة خاصة. إن التفتيشات المتروكة لتقدير رجل الشرطة هي أكثر فائدة بكثير في تحديد ما إذا كان رجال الشرطة يستهدفون مجموعة محددة. علاوة على ذلك، هناك أربع اعتبارات على الأقل لتحليل التفتيشات، ومن المحتمل أن يكون هناك اعتبارات أكثر إذا ما أخذنا في الاعتبار تفاصيل قسم الشرطة محل النظر.

1. أين تم إجراء التفتيش وماذا كانت الخصائص السكانية للمرور في ذلك الموقع؟
2. كم عدد رجال الشرطة الذين كانوا موجودين في المنطقة؟
3. هل كان رجل الشرطة يخدم في وحدة خاصة في وقت إجراء التفتيش؟
4. هل كان رجل الشرطة يعلم ما إذا كان قائد السيارة في حالة إطلاق سراح مشروط أو إدانة مع وقف العقوبة؟

إن تفاصيل الموقف ينبغي أن تأخذ في الحسبان ويكون أفضل شيء هو إجراء تحليل الانحدار المتعدد بما في ذلك المتغيرات المذكورة أعلاه.

## 6. تحليل البيانات للمقاييس الداخلية

يتم الاستفادة من التوقيفات (الاستدعاءات) التي يقوم بها رجال الشرطة لرجال شرطة آخرين في القسم الذي هم معينون فيه بشكل مماثل.

هذا النوع من التحليل مفيد جداً في تحديد من هم رجال الشرطة، إذا كان هناك أي منهم، الذين هم "خارجون" في مسألة إيقاف أقليات بشكل أقل أو أكثر عن غيرهم من رجال الشرطة في القسم. ملحوظة: الخارجون هم أفراد يقعون على طرفي النقيض (إما أعلى أو أقل) من التوزيع الطبيعي. وما يعنيه هذا بشكل عملي في سياق كلامنا هو أن هؤلاء الأفراد يوقفون إما أقليات أكثر بكثير أو أقل بكثير.

1. إن هذا التحليل يجب القيام به بعناية كبيرة لضمان تعيين رجال الشرطة بشكل متماثل فيما يتعلق بتركيب التدفق المروري الذي يقومون من خلاله بتحديد قائدي السيارات الذين سيقوموا بتوقيفهم.
2. هذا يجب أن يتضمن على الأقل نفس مواقع الدوريات، ونفس الورديات، ونفس أيام الدورية، حيث أن كل هذه المتغيرات قد تؤثر في سلالة قائدي السيارات أو عرقهم أو جنسهم أو عمرهم.

3. بمجرد تحديد رجال الشرطة المعينين بشكل متماثل، يمكن عمل المقارنات، ويتم الاستفادة من البيانات من جانب القسم ورجال الشرطة لتقييم رجال الشرطة المحددين. من الممكن أن تكون هذه البيانات الأنفع في سياق نظام الإنذار المبكر.

لا يمكن للمقاييس الداخلية أن تخبرنا عن ما إذا كان القسم ككل يستهدف الأقليات؛ لأن هذه مقارنة ضابط لضابط داخل القسم. إلا أن مقارنة رجال الشرطة المعينون بشكل متماثل في توقيفاتهم لقائدي السيارات من الأقليات ينبغي اعتباره كجزء هام من أجزاء نظام الإنذار المبكر.